

قرار تقسيم فلسطين .. واتفاق مشاكوس السوداني

ولعل الجهد الشعبي في هذا المجال ان يكون بنفس قوة وأهمية وتأثير الجهد الحكومي ان لم يكن أكثر.. ولعل في مقدمة هؤلاء جميعا الاحزاب السياسية المطلوب منها ان تستفيق من غفوتها او غفلتها او تصارعها على الرئاسات.

قد يكون من الاغراء في التفاؤل في هذه المرحلة تصور ان الخيار في جنوب السودان عند نهاية السنوات الست سوف يكون بعدم الانفصال. ذلك نوع من التمني واحلام اليقظة يدحسه الى جانب اخطاء الطرفين في الشمال والجنوب ماحدث على مدى ثمانين عاما من العمل على ترسيخ الكراهية وتعميق التمايز بين الشمال والجنوب.

لكن العمل السياسي لايعرف بالمقابل منطق التشاؤم المطلق باعتبار ان السياسة هي فن الممكن.. والممكن قد لا يكون ضاع كله.. وان كان بسبيله الى الضياع مالم تكن هناك جهود داخلية وخارجية جادة ومخلصة تسعى الى الحفاظ على بعض الممكن..

والجهود الداخلية في السودان

نوعه الذي تتخذه حكومة متضمنا موافقتها المسبقة على تقسيم نفسها وشعبها اذا ما كانت نتيجة الاستفتاء المقرر اجراؤه بعد ست سنوات هي الانفصال.

والغاية المرجاة في الحاليين كانت هي التفتيت.. في الحالة الاولى فرضتها ارادة مجتمع دولي في ظل ضعف وتشردم وتخاذل عربي.. وفي الحالة الثانية فرضتها قوة عظمية واطراف ذات مصالح متضاربة وساعد عليها اخطاء ارتكبها الداخل شمالا وجنوبا. ولم يتحرك للمساعدة على درئها ايجابيا ببعض الخارج الذي يتأثر سلبا وايجابا بما يحدث في السودان.

وليس مجديا الآن على اى حال البكاء على اللبن المسكوب، بل لعله ان يكون اجدى وانفع العمل على احتواء الخط المائل الآن امام العيان، والتقليل ما امكن من الاضرار التي من المؤكد انها سوف تظل الجميع داخل السودان وخارجه باستثناء طرفين أساسيين حال كونهما مستفيدين مما سعي اليه وهما الولايات المتحدة وشركات البترول.

الشبه بين قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين واتفاق مشاكوس يوم ٢٠ يوليو الماضي بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان عديدة لا يخطئها النظر.

والتشابه لا ينصرف الى الشكل وحده بل يتعداه الى المضمون والى الغاية المرجوة والمبتغاة من الاثنين. قرار تقسيم فلسطين كان يقضى بإقامة دولة يهودية ودولة عربية مع وضع خاص لمدينة القدس.

واتفاق مشاكوس يقضى بحكم ذاتي في ظل دستور خاص في الجنوب، وحكومة في الشمال ذات دستور خاص مختلف مع وضع خاص ودستور خاص لمنطقة العاصمة وهي الخرطوم.

قرار تقسيم فلسطين كان القرار الاول الذي تتخذه الأمم المتحدة بإقامة كيان لدولة وتقسيم الارض دولة.

واتفاق مشاكوس هو الاول من

قائمة في الجنوب فقط بل هي قائمة أيضا في منطقة جبال النوبة يمثل ما انها موجودة في مناطق أخرى. يصف المفسرون الصراط بأنه أدق من الشعرة وأحد من السيف وأنه وحدهم المؤمنون هم الذين يجتازونه بسلام يوم القيامة نجاة من النار ووصولاً إلى الجنة. ولعله قدرنا خلال السنوات الست القادمة ان نسير فوق مثل هذا الصراط الذي ليس هو فقط أدق من الشعرة وأحد من السيف بل تحيط به النيران من الجانبين. صحيح ان الذنب لن يكون ذنبنا وحدنا اذا صدق منا العزم وصحت النية ولم تتحقق مع ذلك النتيجة. لكنه صحيح ايضا ان ذلك لن يجنبنا مرارة المعاناة لانه ما أكثر ما يدفع المرء ثمن اخطاء الغير.. لانه لم يتحرك مبكرا للحد من هذه الأخطاء.

●● كاتب المقال: رئيس التحرير السابق للقسم العربي بوكالة انباء رويترز

اعتبارات كثيرة ليس من اقلها التاريخ ولا من أبرزه الجغرافيا. ان هذا الجهد ليس فرض كفاية يكفي ان يقوم به اى احد من البشر لكنه فرض عين يلزم ان يقوم به كل فرد وهو محاسب عليه في الدنيا مسنول عنه في الآخرة. ومن الخطأ تصور او تصوير الجهد المصرى وكأنه منصرف فقط الى الحفاظ على مصالح مصر المائية، فتلك تحكمها اتفاقيات ثنائية وقواعد دولية.. خطأ هذا التصور انه يضع مصر فى موضع الخصومة مع جزء من الشعب السودانى فى الجنوب، ومصر لتفرق ولاينبغى ان تفرق فى التعامل بين أهل الشمال وأهل الجنوب فى السودان فكلاهما شقيق وكلاهما له نفس الاعزاز والمكانة والحرص انما هو عليهما معا وعليهما جميعا.



ان نظرتنا للسودان كانت ولا تزال وينبغى ان تستمر النظرة الى كامل التراب السودانى والى كل الشعب السودانى والى المساعدة على حل مشاكل السودان وهى مشاكل ليست



بقلم:
عاصم
عبدالمحسن

منوطة بحكومته وبقنواه السياسية على اختلاف توجهاتها واهل مكة أدري بشعابها. والجهود الخارجية ليست مقصورة فقط على مصر وليبيا باعتبارهما الجارتين العربيتين للسودان والمرشحتين للتأثر بما يحدث فى السودان سلبيًا وإيجابيًا، وانما تمتد لتشمل كل الدول العربية المدركة لوحدة المصير القومى والتي يتحتم عليها ان ركنت الى جانب السلبيات ان ياتى عليها اليوم الذى تقول فيه انها قتلت يوم قتل الثور الابيض كما تروى حكايات كليلة ودمنة.. لكن القول وقتها سيكون متأخرا لان القتل سيكون قد حل بها. والجهد من جانب مصر حكوميا وشعبيا ليس تدخلا فى شئون السودان لكنه واجب تفرضه